المعلقات بصيغة التمريض عند الإمام البخاري وهي في صحيحه وقد أسندها من غير وجه
(دراسة نظرية تطبيقية)

مجيد خلف سالم المساري

Mu'allaqat in terms of (weakening) by (Imam Al Bukhari) in his righteous book of Hadith where he backed them without application and theoretical study

Majead Khalaf Salim Al Masary

This term was called for Hadiths which disconnected their back up and this term is used by Al Dar Qutni with his saying (quoted by Al Bukhari) , and it means that the Hadith must mention and suspended because of the completion of the meaning from the beginning of Hadith.

The researcher showed that the weakening in Hadith is that tales that omitted in the beginning of their backups and start with the term of (mention), (move) or (told) and others.

Les Hadiths suspendus de prophète en terme(*La mise en maladie*) chez l'Imam Al-Bukhari, qui sont dans son version authentique dont il a tenu d'une autre terme, une étude théorique appliquée

Majid Khalaf Salem Al Massaree…

Ce terme a été lancé pour les Hadiths interrompus en référence comme l'interruption des maladies, ce terme a été utilisé par **Al Darakatni** en disant: Al (**Bukhari l'avait suspendu**) signifie que cet Hadith est mentionné puis les met en suspend parceque son sens est terminé dans le début…

Le chercheur a montré que le sens de terme(**La mise en maladie**)dans le Hadith signifie: Les narrations que leurs premières références autentiques ont été supprimées, et qui débute par les termes: (**on dit**), (**on rapport**) ou (**on raconte**) ou d'autres termes…

Le chercheur a noté qu'AL **Bukhari** l'a utilisé en trois termes comme ci :- (**on mentionne**, **on raconte, on dit**), ainsi que le chercheur a montré que les Hadiths suspendus mentionnés en terme (**mise en maladie**) étaient rapportés pour soutenir son version (**Al Jamé Al syhah**) arrivant que les raisons de la suspension chez Al Bukhari dans le terme(**mise en maladie**) signifient la narration par le sens, cela est compté au faveur d'**Al Bukhari** qui renforce d'ailleurs sa position à raconteur Al Hadith dans son Sihah(version)…

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة، والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلم أجمعين

إنّ أفضل العلوم وأجلّها : ما كان متعلق بكلام الله، وبكلام رسوله (ﷺ)؛ حيث عليهما تدور أحكام ديننا في جميع أمور الناس وأحوالهم .

وقد حفظ ربنا جلَّ وعلا لأمتنا الإسلامية هذا القرآن الكريم الذي تناقله الجيل بعد الجيل بالتواتر حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وحفظ هذه السنة المشرَّفة، وسلسلة النور ؛ بأَن قيَّض لها بعد النبي (ﷺ) صحابته، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

ثم استمر الجهد، والمجاهدة في الحفاظ على هذا الركن الركين بعد القرآن الكريم، حيث تمثل هذا الجهد : على مستوى أفراد بحثاً، وتنظيراً، وعلى مستوى جماعات دراسة، وتحقيقاً، وعلى مستوى مؤسسات، وجامعات ؛ من خلال الدور الفاعل على جعل السنة النبوية من الأولويات المطروحة على مائدة التدريس، والمدارسة .

بل امتد هذا الجهد إلى العناية بالسنة النبوية من خلال : ما ظهر من تقدم في مجال البرمجيات، ومجال البرامج الإلكترونية، والتي مع بعض سلبياتها ! ولكن جمعت ما استطاعت من العلوم المتصلة بالسنة المشرفة، جمعاً، وشرحاً، وتخريجاً، كل هذا يصب في خدمة الأصل الثاني من ديننا.

هذا ويُعد صحيح البخاري الذي إذا ذُكرت السنة النبوية راح الذهن إلى الجامع الصحيح ؛ ويُحق له فهو الكتاب الأول بعد القرآن الكريم الذي جُمع فيه ما صح عن رسول الله (ﷺ) بسند صحيح متصل بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة فكل ما يُخدم به هذا الجامع الصحيح فهو بالتالي خدمة للسنة النبوية المشرفة.

ولأهمية المعلقات في صحيح البخاري؛ جعلت الحافظ ابن حجر يُشمِّر عن ساعده بخدمة هذا الجامع الصحيح من خلال: تغليقه لهذه المعلقات فأنتج كتابه الموسوم بـــ:(تغليق التعليق على صحيح البخاري) فأوصل لنا أغلب هذه المعلقات، وهو بدوره قدَّم خدمة لهذا الجامع الصحيح وليس بجديد عليه (رحمه الله)!

وبدافع الطمع، ونيل الشرف؛ لخدمة هذا الجامع الصحيح، حاولنا أن نأخذ المعلقات بصيغة التمريض عند البخاري في جامعه الصحيح وقد أسندها من غير وجه؛ للبحث في أسباب، وغايات مُعلِّقها بهذه الصيغة من خلال: جمعها، وتخريجها، ودراستها مستفيداً من وصل ابن حجر لها ..

فجآءت خطة البحث على النحو التالي :

- مشكلة الدراسة وأهميتها

تأتي مشكلة الدراسة؛ تبعاً لِأهمية الجامع الصحيح، ورواجه بين الأَوساط الحديثية ولإحتلاله المكانة المرموقة بعد القرآن الكريم . فجاء عمل الباحث؛ ليُبرِّز هذه الأَهمية، والمكانة من خلال: إستقصاء هذه المعلقات بصيغها التمريضية، وورودها في الجامع الصحيح وقد أسندها من غير وجه، ودراسة هذه الروايات، وبيان أسباب، وأغراض التعليق بصيغة التمريض عند البخاري في صحيحه.

وتكمن مشكلة الدراسة من خلال الأجوبة على الأسئلة الآتية :

ـــ ما المعلقات التي أوردها البخاري في صحيحه بصيغة التمريض ؟

ـــ ما أغراض البخاري من التعليق بصيغة التمريض ؟

- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

ـــ بيان الأحاديث المعلقة بصيغ التمريض في صحيح البخاري .

ـــ بيان أسباب، وأغراض البخاري في إيراد هذه المعلقات بصيغة التمريض في صحيحه.

- الدراسات السابقة :

بعد البحث والإطلاع على كثير مما كُتب حول موضوع الدراسة فإنِّي لم أجد دراسة قد تناولت هذا الموضوع، وإنّما وجدت دراسات تناولت جوانب أخرى ومن تلك الدراسات:

ــ تغليق التعليق على صحيح البخاري للحافظ ابن حجر حققه د. سعيد القزقي .

حيث قام ابن حجر فيها بوصل المعلقات بصيغة الجزم، والتمريض، دون بيان أسباب وغايات البخاري لتعليقه لهذه الأحاديث وإن أشار في بعضها وهو قليل ولكن كانت عبارات بحاجة إلى تدليل وتحرير بل في إغلبها كان يجتمع في الحديث أكثر من سبب دون الإشارة إليه، ويعذر ابن حجر في هذا ؛ لأنَّ مهمة كتابه هو وصل المعلقات فقط .

ــ تعليق الإمام البخاري عن شيوخه في كتابه الجامع الصحيح (دراسة نظرية تطبيقية) للباحث: سعيد محمد بواعنة، رسالة نال بها الباحث درجة الدكتوراة في الحديث النبوي الشريف، الجامعة الأردنية /٢٠٠٩م. حيث تناول الباحث المعلقات مطلقاً عن شيوخ البخاري حصراً.

أمَّا دراستي فقد تناولت المعلقات المروية بصيغة التمريض في الجامع الصحيح للبخاري وقد أسندها من غير وجه، والوقوف على أسبابها، وأغراضها من خلال : جمع، ودراسة هذه المعلقات بصيغها التمريضية دراسة وافية، والوقوف على ماهيتها، وهذا ما سيتناوله الباحث في بحثه .

- منهج البحث:

إنّ المنهج الذي ستقوم عليه دراستي (إستقرائي تحليلي)

ــ المنهج الإستقرائي: حيث سأقوم بجمع الروايات التي وردت فيها صيغة التعليق التمريضية، والتي هي موضوع الدراسة، وتتبع تعليلات العلماء لصنيع البخاري في ذلك.

ــ المنهج التحليلي: حيث سأقوم بدراسة هذه الروايات سنداً، ومتناً؛ وبالتالي الوقوف على أسباب، وأغراض، ومناهج البخاري؛ في إيراد هذه التعليقات بصيغة التمريض .

ودراستي لهذه الروايات تتلخص بالنقاط التالية :

ــ تخريج الحديث المعلق: من مظانه ذاكراً طريق الحديث من مداره إلى منتهاه ثم أبيِّن من أخرجه من أصحاب الكتب، والمصنفات،وغيرها من المظان مرتباً ذلك على الوفيات.

ــ سبب تعليق البخاري الحديث بصيغة التمريض: يندرج تحت لواء هذه النقطة محصلة التخريج،وهو المطلوب ؛ لمعرفة سبب هذا التعليق المُمَرَّض عند البخاري . رابطاً هذه المحصلة مع الإشارات التي لَوَّح عليها شُرَّاح الصحيح أمثال ابن حجر، وغيره إن وجدت. فإما أكون موافقاً لكلامهم، وإما مضيفاً .

خطة البحث:

اشتملت خطت هذه الرسالة على التمهيد، وثلاثة فصول يتخللها مباحث، ومطالب ثم الخاتمة، والفهارس:

ــ التمهيد: التعليق بصيغة التمريض لغة، واصطلاحاً ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول: التعليق لغة، واصطلاحاً

المطلب الثاني: التمريض لغة، واصطلاحاً

ــ المبحث الأول: التعليق بصيغة التمريض في صحيح البخاري ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: استعمالات المحدثين لمصطلح التعليق .

المطلب الثاني: التعليق بصيغ التمريض صيغه ودلالاته :

الفرع الأول: صيغ التمريض، وصوره .

الفرع الثاني: دلالات التمريض في اصطلاحات المحدثين .

المطلب الثالث: التعليق، وصلته بكتاب الجامع المسند الصحيح .

ــ المبحث الثاني: التعليق بصيغة التمريض في صحيح البخاري وقد أسنده من غير وجه لأسباب في المتن وفيه مطلب واحد :

المطلب الأول: الرواية بالمعنى .

التمهيد

التعليق بصيغة التمريض لغة، واصطلاحاً

المطلب الأول

التعليق لغة، واصطلاحاً

أولاً : التعليق لغة :

قال ابن فارس: العين، واللام، والقاف، أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد، وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي ثم يتسع الكلام فيه، والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه.

تقول: علَّقتُ الشيءَ أعلِّقه تعليقاً. وقد علِقَ به، إذا لَزِمه، والقياس واحد. والعلق: ما تعلق به البكرة من القامة.

ويقال العَلَق: آلة البكرة، ويقولون: البئر محتاجة إلى العَلَق.

وقال أبو عبيدة: العَلَق هي البَكرة بكل آلتها دون الرِّشاء،والدَّلو.

والعَلَق: الدم الجامد، وقياسه صحيح ؛ لأنّه يَعلَقُ بالشيء ... وفي حديث الشهداء (إنَّ أرواحهم في أجواف طيرٍ خُضرٍ تَعلُقُ في الجنّة)[(١)]، وقوله تعالى: ﴿ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِۚ ﴾ [النساء: ١٢٩]هي التي لا تكون أيِّما،ولا ذات بعل كإنَّ أمرها ليس بمستقر، وكذلك قول المرأة في حديث أمِ زرع : (إن أنطِق أُطلّق، وإن أسكت أعلَّق[(٢)])[(١)]

---

(١) ابو يعلى، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى، نشردار المأمون للتراث – دمشق، ط١، ١٩٨٤، تحقيق حسين سليم أسد، حديث رقم ٢٣٣١ ج٤ ص٢١٩،انظر: الطبراني، المعجم الكبير، سليمان بن أحمد، نشر دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٨٣م،تحقيق حمدي بن عبد المجيد، حديث رقم ٢٧٢ ج٢٥ ص١٠٤

(٢) ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، نشر الدار الإسلامية – لبنان، ١٩٩٠م، تحقيق عبد السلام هارون، ج٤ ص١٢٥

وقال الجوهري العَلَق: الدم الغليظ، والقطعة منه عَلَقَةٌ.
والعَلَقَة: دودة في الماء تمُّص الدم، والجمع عَلَقٌ.
والعَلَق: الذي تُعلّقُ به البكرَة من القامة. يقال: أعِرنِي عَلَقَكَ أي أدَاةَ بَكرتِكَ.
والعَلَق أيضاً: الهوى، يقال: نظرةٌ من ذى عَلَق.[٢]
ثانيا :التعليق اصطلاحا :
قال ابن الصلاح : إنَّ لفظ التعليق وجدته مستعملاً فيما حُذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر حتى إنَّ بعضهم استعمله في حذف كل الإسناد.
مثال ذلك: قوله (قال رسول الله (ﷺ) :كذا،وكذا، قال ابن عباس: كذا وكذا[٣])
وقال الحافظ ابن حجر : وأَمَّا التعريف به في الجامع فهو أن يُحذف من أول الإسناد رجلاً فصاعداً مُعبراً بصيغة لا تقتضي التصريح بالسماع مثل قال، وروى، وزاد، وذكر أو يُروى، ويُذكر، ويُقال، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم،والتمريض[٤] .

المطلب الثاني

التمريض لغة، واصطلاحاً

أولا: التمريض لغة:
قال ابن فارس: الميم، والراء، والضاد أصل صحيح يدل على ما يخرج به الإنسان عن حد الصحة في أي شيء كان منه العلة .

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، نشر دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، حديث رقم٥١٨٩ ج٧ ص٢٧
(٢) الجوهري، اسماعيل بن حماد، الصحاح، نشر دار الملايين للعلم – بيروت، ط٤،١٩٨٧م، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، ج٤ ص١٥٢٩
(٣) ابن الصلاح،عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث،نشر دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٩٨٦م، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، ص٦٩
(٤) العسقلاني، احمد بن علي بن حجر، تغليق التعليق على صحيح البخاري، نشر المكتب الإسلامي – بيروت،١٩٨٥م، تحقيق سعيد بن عبد الرحمن القزقي، ج٢ ص٨

مَرِض، ويَمرَض، وجمع المريض مرضى.

وأمرضه: أعلَّه.

ومرَّضه: أحسن القيام عليه في مرضه.

وشمس مريضة إذا لم تكن مشرقة؛ ويكون ذلك لهبوة في وجهها.

والنِّفاق مرض في قوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ [البقرة ١٠] .

وقال: ﴿ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ ﴾ [الأحزاب ٣٢] .

قالوا: أراد القهر، وقد قلنا: المرض: كل شيء خرج به الإنسان عن حد الصحة، وقياسه مُطَّرد، وقالوا: مرض في الحاجة: قصر،ولم يصح عزمه فيها.(١)

وقال ابن منظور مرض: المريض معروف، والمرض: السقم نقيض الصحة يكون للإنسان،والبعير، وهو اسم للجنس.

قال سيبويه: المرض من المصادر المجموعة كالشغل، والعقل قالوا: أَمراض، وأَشغال، وعقول. ومرض فلان مَرَضاً،ومَرِضَاً فهو مارض، ومرِض، ومَريض، والأُنثى مريضة، وأنشد ابن بري لسلامة بن عبادة الجعدي شاهداً على مارض:
يريننا ذا اليسر القوارض... ليس بمهزُول، ولا بمارض، وقد أمرضه الله، ويقال: أتيت فلاناً فأمرضته أي، وجدته مريضاً. والمِمراض: الرجل المِسقام، والتمارض: أن يُريَ من نفسه المرض، وليس به. وقال اللحياني: عُد فلاناً فإنَّه مريض، ولا تأكل هذا الطعام فإنّك مارض إن أكلته أي تمرض، والجمع مرضى،ومُراضى ومِراض . قال جرير:وفي المراض لنا شجو، وتعذيب.

قال سيبويه: أمرض الرجل جعله مريضاً، ومرَّضه تمريضاً قام عليه،ووليه في مرضه، وداواه ليزول مرضه، جاءت فعلت هنا للسلب،وإن كانت في أكثر الأمر إنّما تكون للإثبات، وقال غيره: التمريض حسن القيام على المريض، وأمرض القوم إذا مرضت إبلهم، فهم ممرضون، وفي الحديث:(لا يورد مُمرض على

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، ج٥ ص٣١١

مُصح)[١]المُمَرض الذي له إبل مرضى فنهى أن يسقي الممرض إبله مع إبل المصح لا لأجل العدوى ؛ ولكن لأنَّ الصِحاح ربما عرض لها مرض فوقع في نفس صاحبها أنَّ ذلك من قبيل العدوى فيفتنه، ويشككه ؛ فأمر باجتنابه،والبعد عنه، وقد يُحتمل أن يكون ذلك من قبل الماء، والمرعى ؛ تستوبله الماشية فتمرض فإذا شاركها في ذلك غيرها أصابه مثل ذلك الداء؛ فكانوا بجهلهم يسمونه عدوى، وإنّما هو فعل الله تعالى.[٢]

ثانيا :التمريض إصطلاحاً :

لم أجد فيما تتبعت كتب المصطلح من عرَّف مصطلح (التمريض) لا قديماً، ولا حديثاً إلا العراقي في ألفيته ولكن ذكره على صورة الشرح، والتوضيح فقال: التمريض: (وإن ورد مُمرضاً) أي: أتي به بصيغة التمريض كقوله: ويُذكر، ويُروى، ويُقال، ونُقل، ورُوي، ونحوها فلا تحكُمنَّ بصحته كقوله: ويُروى عن ابن عباس.[٣]

فتطلّب ذلك منِّي أصيغ تعريفاً فأقول :

(التمريض): هو ذلك الاصطلاح الذي يُعبر فيه عن استخدام صيغ مبنية للمجهول مثل: يُذكر، يُروى، قيل، في السند المعلق واستخدامها مُشعر بأنَّ في السند أو في المتن مشكلة سواء كانت قادحة أم لا؛ جعلت المصنف يعلقه بهذه الصيغة التمريضية .

(١) مسلم، بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، نشر دار إحياء التراث العربي– بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، حديث رقم ٢٢٢٠ ج٤ ص١٧٤٣

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، نشر دار صادر – بيروت، ط٢، ١٩٩٠م، ج٧ ص٢٣١

(٣) العراقي،أبو الفضل زين الدين، شرح التبصرة والتذكرة الفية العراقي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط٢٠٠٢،١م، تحقيق عبداللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، ج١ ص١٣٨

المبحث الأول
التعليق بصيغة التمريض في صحيح البخاري
المطلب الأول
استعمالات المحدثين لمصطلح التعليق

أول من استخدم هذا المصطلح هو أبو الحسن الدارقطني مستدلاً به على تلك الأحاديث التي يكون انقطاعها مثل الانقطاع في الصحيحين حيث ساق طرفاً من حديث أبي هريرة (كان في الناس أمم مُحدَّثون) [١]،فنقل في آخره قول البخاري في صحيحه، وقال زكريا عن سعد عن أبي سلمة عن أبي هريرة. قال الدارقطني: علّقه البخاري[٢].

وقال الحميدي: بعد أن ساق متناً عن طاوس بن كيسان من رواية مجاهد عنه عن ابن عباس قال : قال رسول الله (ﷺ): (يوم فتح مكة لا هجرة ولكن جهادٌ ونيةٌ ..) الحديث [٣]

قال الحميدي :وقد أخرجه البخاري تعليقاً من حديث عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس[٤].

وقال ابن الصلاح : وقع في هذا الكتاب أي كتاب البخاري ما صورته صورة الإنقطاع، وليس ملتحقاً بالانقطاع في إخراج ما وقع فيه ذلك من حيِّز الصحيح إلى حيِّز الضعيف، ويُسمَّى تعليقاً سمَّاه به الإمام أبو الحسن الدارقطني، ويذكره الحُميدي في الجمع بين الصحيحين، وغيره من المغاربة، وكأنَّهم سموه تعليقاً ؛ أخذاً من

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج٥ ص١٢

(٢) الدارقطني، علي بن عمر، الإلزامات والتتبع، نشر دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ١٩٨٥م، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي ص١٢٥

(٣) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ١٨٣٤ ج٣ ص١٤

(٤) الحميدي، محمد بن عبد الحق،الجمع بين الصحيحين، نشر دار المحقق – السعودية، ط١،١٩٩٩م، اعتنى به حمد بن محمد الغماس، حديث رقم ٩٩٧ ج٢ ص١٥

تعليق العتق، والطلاق، وتعليق الجدار؛ لما يشترك فيه الجميع من قطع الاتصال فإنّ ما فيه من حذف رجل أو رجلين أو أكثر من أوائل الإسناد قاطع للإتصال لا محالة، وهو في كتاب البخاري كثير،وفي كتاب مسلم قليل(١).

المطلب االثاني

التعليق بصيغ التمريض صيغه ودلالاته

الفرع الأول

صيغ التمريض وصوره

عرفنا مما تقدم أنَّ التمريض عند المُحدثين هي تلك الروايات التي حُذفت أوائل أسانيدها وبدأت بصيغة التمريض مثل يُذكر، وهذه الصيغ المستعملة في تعليق المرويات، والتي لا تدل على الجزم بنسبة الرواية إلى من عُلقت عنه، وأكثر ما يُستعمل في التعبير عن ذلك الأفعال المبنية لِما لم يُسمَ فاعله نحو قول المصنفين أو غيرهم : (نُقل –أو حُكي أو رُوي أو قِيل– عن فلان كذا)(٢). ولكن يبقى السؤال ماهي الصيغ التمريضية التي إستخدمها البخاري في صحيحه؟ وبما أنَّ دراستي هي المعلقات بصيغة التمريض في البخاري حصراً؛ فتطلَّب مني ذلك أن أبيِّن صيغ التمريض، وصوره المستخدمة عنده؛ فتتبعت هذه الصيغ فوجدت أنَّ البخاري (رحمه الله) استخدم ثلاث صيغ للتعليق المُمرَّض فقط وهي:

ــ (يُذكر): وهي الصيغة الأكثر شيوعاً واستخداماً عند البخاري للتعليق المُمَرَّض، وتأتي بالدرجة الأولى(٣)؛ حيث وردت في ثلاث وخمسين موضعاً ما عدا الأحاديث

---

(١) ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، نشر دار الغرب الإسلامي– بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ، تحقيق موفق عبدالله عبد القادر، ص٧٦

(٢) أستفدت من كتاب لسان المحدثين لصياغة هذه المقدمة بتصرف يسير،أنظر سلامة، محمد خلف، لسان المحدثين، الموصل،٢٠٠٧م، ج٣ ص٣٧٢

(٣) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج١ ص١٨

التي علقها بهذه الصيغة بدون ذكرها دمجاً عطفاً مثال ذلك : ويُذكر عن أبي صالح، وجاهد، والوليد بن رباح، وموسى بن يسار عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ): (صاع تمر)[١]حيث ذكر الصيغة (يُذكر) أولاً ثم عطف الأحاديث المعلقة الأخرى على الأول مكتفياً بصيغته.

ــ (يُروى)،والتي تأتي بالدرجة الثانية؛ من حيث قلة استخدامها[٢]وردت في سبعة مواضع فقط ما عدا الأحاديث التي علقها بدون ذكرها دمجاً مثال ذلك : ويروى في ذلك عن علي، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبان بن عثمان، وعلي بن حسين، وشريح، وسعيد بن جبير، والقاسم، وسالم، وطاوس، والحسن، وعكرمة، وعطاء، وعامر بن سعد، وجابر بن زيد، ونافع بن جبير، ومحمد بن كعب، وسليمان بن يسار، ومجاهد، والقاسم بن عبد الرحمن، وعمرو بن هرم، والشعبي: أنها لا تطلق[٣]. فالأصل كل هذه أحاديث معلقة ولكن اكتفى بذكرها أولاً.

ــ (يُقال)،والتي أستخدمها في موضع واحد[٤].

ــ (قِيل)،والتي استخدمها في موضع واحد[٥].

الفرع الثاني

دلالات التمريض في اصطلاحات المحدثين

التعليق بهذه الصيغة لا تفيد الصحة عن المضاف إليه ؛ لأنَّ مثل تلك العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضاً .

قاله ابن الصلاح، وقال أيضاً: فإيراده في أثناء الصحيح مُشعر بصحة أصله إشعاراً

(١) البخاري، المرجع السابق، ج٣ ص٧٠

(٢) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق،ج١ ص٨٣

(٣) البخاري، المرجع السابق، ج٧ ص٤٥

(٤) البخاري، المرجع سابق، ج٤ ص ١٣٧

(٥) البخاري، المرجع سابق، ج٣ص ٥٨

يُؤنس،ويركن إليه،والله أعلم[١].

وقال ابن حجر: إنَّ الجواب عما يتعلق بالمعلق سهل ؛ لأنَّ موضوع الكتابين إنّما هو للمسندات، والمعلق ليس بمسند ؛ ولهذا لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم تُوصل في موضع آخر ؛ لعلمه بأنّها ليست من موضوع الكتاب،وإنَّما ذُكرت استئناساً [٢].

وأما السيوطي فقد رد على ابن الجوزي ؛ لأنّه أورد حديث ابن عباس المرفوع (أذا أتى أحدكم بهدية فجلساؤه شركاؤه فيها)[٣] في الموضوعات أورده من طريقين عنه، ومن طريق عن عائشة ؛ بأنّه لم يُصِب ؛ لأنَّ البخاري أورده في الصحيح فقال: ويُذكر عن ابن عباس[٤].

فدلالات التمريض لا تدل على الصحة،ولا على الضعف.

ومن خلال دراستي التي اختصت بهذا الموضوع فالأمر فيها يحتاج إلى تفصيل :

فالأحاديث المعلقة الواردة بهذه الصيغة منها ما هو صحيح، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما أورده في موضع آخر من جامعه، ومنها ما لم يورده، وهذه العبارة يُراد لها بيان،وتمثيل لكي تكتمل الصورة :

أولاً: منها ما هو صحيح : فالذي أورده في جامعه فهو صحيح على شرطه لكنّه ؛ قليل،وعلقه بصيغة التمريض لأنّه ؛ رواه بالمعنى أو إختصره .

ومثال ذلك : ويُذكر عن أبي موسى ((كنا نتناوب النبي (ﷺ)عند صلاة العشاء فأَعتم بها))[٥]

فقد وصله في الباب الذي بعده في الصحيح من نفس الكتاب بلفظ :

---

(١) ابن الصلاح، علوم الحديث، مصدر سابق، ص ٩٧

(٢) العسقلاني، احمد بن علي بن حجر، هدي الساري، نشردار المعرفة – بيروت،١٣٧٩هـ، تحقيق فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب، ص٣٤٤

(٣) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج٣ ص١٦٢ (سيأتي تخريجه والكلام عليه)

(٤) السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، نشر مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ج١ ص١٢٢

(٥) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج١ ص١١٧

(عن أبي موسى قال: كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزولاً في بقيع بُطحان، والنبي (ﷺ) بالمدينة فكان يتناوب النبي (ﷺ) عند صلاة العشاء كل ليلة نفر منهم فوافقنا النبي (ﷺ) أنا،وأصحابي، وله بعض الشغل في بعض أمره فأَعتم بالصلاة حتى ابهَارّ[١] الليل ثم خرج النبي (ﷺ) فصلى بهم فلما قضى صلاته قال لمن حضره: على رسلكم أبشروا؛ إنَّ من نعمة الله عليكم أنَّه ليس أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم أو قال: ما صلى هذه الساعة أحد غيركم لا يدري أي الكلمتين قال؟ قال أبو موسى: فرجعنا ففرحنا بما سمعنا من رسول الله (ﷺ))[٢].

فقال الحافظ ابن حجر: مُعلقاً على هذا بقوله : وكأنَّه لم يجزم به؛ لأنَّه اختصر لفظه نبّه على ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل، وأجاب به من اعترض على ابن الصلاح حيث فرّق بين الصيغتين، وحاصل الجواب: أنّ صيغة الجزم تدل على القوة، وصيغة التمريض لا تدل ثم بيّن مناسبة العدول في حديث أبي موسى عن الجزم مع صحته إلى التمريض بأنّ البخاري قد يفعل ذلك؛ لمعنى غير التضعيف، وهو ما ذكره من إيراد الحديث بالمعنى،وكذا الاقتصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه،وإن كان المصنِّف يرى الجواز[٣].

ثانيا: وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة فمنه ما هو صحيح؛ إلا أنَّه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فَرُدَ، إلا إنّ العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف فرُدَ لا جابر له[٤].

ويتوجب هنا التمثيل ؛ لكي تكون الصورة أوضح :

ــ المثال على الصحيح الذي ليس على شرطه :

---

(١) قال الخطابي (إبهار الليل): أي مضى نصف الليل قاله أبو عبيدة قال : وبهرة الليل وسطه. انظر:الخطابي، حمد بن محمد، غريب الحديث، نشر جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ، تحقيق عبدالكريم إبراهيم العزباوي، ج٢ ص٢٣٢

(٢) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ٥٦٧ ج١ ص١١٨

(٣) العسقلاني، احمد بن علي بن حجر، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، نشر دار المعرفة – بيروت،١٣٧٩هـ، ج٢ ص٤٦

(٤) العسقلاني، هدي الساري، مصدر سابق، ص١٥

قوله في كتاب الآذان ويُذكر عن النبي (ﷺ) (ائتموا بي،وليأتم بكم من بعدكم)[١] هذا الحديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في صحيحه[٢] ؛ ولكنّ البخاري لم يخرِّج لبعض رواته، ومنهم أبو نضرة[٣] [٤].

ــ المثال على الحسن :

قوله في كتاب البيوع :ويُذكر عن عثمان أنّ النبي (ﷺ) قال له: (إذا بعت فَكِل،وإذا ابتعت فاكتَل)[٥].

قال ابن حجر: وهذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن المغيرة، وهو صدوق عن منقذ مولى عثمان،وقد وثق عن عثمان به، وتابعه عليه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند[٦] ؛ إلا أنّ في إسناده ابن لهيعة،ورواه لهيعة،ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان، وفيه انقطاع فالحديث حسن ؛ لما عضّده[٧].

ــ مثال الضعيف الذي لا عاضد له: إلا أنّه على وفق العمل : قوله في الوصايا: (ويُذكر عن النبي (ﷺ) أنّه قضى بالدين قبل الوصية)[٨]، وقد رواه الترمذي موصولاً[٩] من حديث أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور عن علي، والحارث

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج١ ص١٤٤، وانظر العسقلاني،تغليق التعليق على صحيح البخاري،مصدر سابق، ج٢ ص ٢٩٩ (سيأتي تخريجه والكلام عليه)

(٢) مسلم، المسند الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ١٠١٠ ج٢ ص٣١

(٣) المنذر بن مالك بن قطعة العبدي العوقي البصري أبو نضرة مشهور بكنيته ثقة . انظر : العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص٥٤٦

(٤) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج٢ ص٢٠٤

(٥) البخاري، الجامع الصحيح المختصر،ج١ ص١٤٤، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج٣ ص٢٣٥

(٦) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم ٤٤٤ ج١ ص٤٩٨

(٧) العسقلاني،هدي الساري، مصدر سابق، ص١٦

(٨) العسقلاني،تغليق التعليق، مصدر سابق، ج٣ ص٤١٨

(٩) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، حديث رقم٢١٢٢ ج٣ ص٥٠٦

والحارث ضعيف، وقد استغربه الترمذي ؛ ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به[١].

ــ الضعيف الذي لا عاضد له: وهو في الكتاب قليل جداً،وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله فمن أمثلته قوله في كتاب الصلاة: ويذكر عن أبي هريرة رفعه لا يتطوع الإمام في مكانه،ولم يَصح[٢] .

وهو حديث أخرجه أبو داود[٣] من طريق ليث بن أبي سُليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة وليث بن أبي سليم ضعيف، وشيخ شيخه لا يُعرف، وقد اختلف عليه فيه[٤].

كما ترى فقد تبينت لنا دلالات التمريض، وإنّ الأمر ليس على إطلاقه ففيها الصحيح، وفيها الحسن، وفيها الضعيف المجبور، وفيها الضعيف الذي لا جابر له، وهو قليل .

وأختم هذا المبحث بكلام ابن حجر،وفيه تلخيص ما تقدم حيث قال:

(فهذا حكم جميع ما في الكتاب من التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم، والتمريض، وهاتان الصيغتان قد نقل النووي إتفاق محققي المحدثين،وغيرهم على اعتبارهما، وإنّه لا ينبغي الجزم بشيء ضعيف؛ لأنَّها صيغة تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صح قال: وقد أهمل ذلك كثير من المصنفين من الفقهاء، وغيرهم .

واشتد إنكار البيهقي؛ على ما خالف ذلك،وهو تساهل قبيح جداً من فاعله ؛ إذ يقول في الصحيح: يُذكر، ويُروي،وفي الضعيف قال، وروى، وهذا قلب للمعاني، وحيد عن الصواب قال: وقد اعتنى البخاري (رحمه الله) باعتبار هاتين الصيغتين،وإعطائهما حكمهما في صحيحه فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه

---

(١) العسقلاني،هدي الساري، مصدر سابق، ص١٦

(٢) العسقلاني،تغليق التعليق، مصدر سابق، ج٢ص٣٣٥

(٣) أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، حديث رقم ١٠٠٦ ج١ ص٢٦٤

(٤) العسقلاني،هدي الساري، مصدر سابق، ص١٩

بتمريض، وبعضه يجزم مراعياً ما ذكرنا،وهذا مُشعر بتحريه، وورعه؛ وعلى هذا فيحمل قوله: ما أدخلت في الجامع إلا ما صح أي مما سقت إسناده،والله تعالى أعلم. وقد تبين مما فصلنا به أقسام تعاليقه أنّه لا يفتقر إلى هذا الحمل،وأنَّ جميع ما فيه صحيح؛ باعتبار أنّه كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقاً إلا النادر فهذا حكم المرفوعات.

وأما الموقوفات فإنّه يجزم منها بما صح عنده، ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع؛ إلا حيث يكون مُنجبراً إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عمن قاله،وإنّما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة، والتابعين، ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات؛ على طريق الاستئناس، والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة فحينئذ ينبغي أن يقال جميع ما يورد فيه إما أن يكون مما تُرجم به أو مما تُرجم له؛ فالمقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة،وهي التي تُرجم لها، والمذكور بالعرض، والتبع الآثار الموقوفة، والأحاديث المعلقة نعم،والآيات المكرَّمة فجميع ذلك مُترجم به إلا أنّها إذا اعتبرت بعضها مع بعض، واعتبرت أيضاً بالنسبة إلى الحديث يكون بعضها مع بعض منها مفسر، ومنها مفسر فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار، ولكن المقصود بالذات.

هو الأصل فافهم هذا فإنّه مخلص حسن؛ يندفع به اعتراض كثير عما أورده المؤلف من هذا القبيل[١])

(١) العسقلاني،هدي الساري، مصدر سابق، ص١٦

المطلب الثالث

التعليق وصلته بكتاب الجامع المسند الصحيح

قبل الولوج بهذا المبحث يتوجب علينا معرفة أمرين امتاز بهما صحيح البخاري، والتي نبّه إليهما ضمناً الحافظ ابن حجر في كتابه هدي الساري[١]، والنكت[٢]، وكذلك الدكتور القزقي في مقدمته [٣]، والدكتور علي عجين[٤] وهما:

ــ منهج البخاري في انتقاء الحديث الصحيح، وبالتالي يكون ما أخرجه في صحيحه من أعلى درجات الصحة .

ــ إنّ البخاري هو من فقهاء المحدثين المجتهدين أودع في كتابه فقهه الشخصي، ولم يكن جامعاً لفقه غيره بل إنّه عقد أبواباً خاصة في الرد على مخالفيه،ومن هنا كان لجوء البخاري للتعليق؛ حيث ضاق عليه مخرج الحديث الصحيح فاحتاج للاستدلال بأحاديث ليس على شرطه فعلقها تعليقاً ؛ وحتى يغلق الباب على من يطعن بأحاديثه المنتقاة؛ فإنّه يورد أحاديث في الأصول ثم يتبعها بذكر المتابعات لها تعليقاً لتقويتها من جهة، واختصاراً من جهة أخرى.

وبما إنّه وَسَم كتابه بالمختصر فربما احتاج أن يستشهد بالأحاديث في أكثر من موضع فيعلقها،وهي موصولة في كتابه في موضع آخر،وقد يحتاج للاستدلال لرأيه بأقوال الصحابة،والتابعين،وأهل العلم من بعدهم فيوردها معلقة لأنّ موضوع كتابه الأحاديث المسندة إلى رسول الله (ﷺ).

وقد يعلق أحاديث هي على شرطه ؛ لاستغنائه بغيرها من الأحاديث في الباب مع عدم إهماله للحديث المعلق فينبه عليه بطريق التعليق .

---

(١) العسقلاني، المرجع السابق، ص ١٤

(٢) العسقلاني، احمد بن علي بن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، نشر دار الراية – الرياض، ط٤، تحقيق ربيع بن هادي عمير، ج١ ص٣٢٣

(٣) القزقي، مقدمة تغليق التعليق، ص٢٨٥

(٤) علي عجين، علي بن إبراهيم بن سعود عجين، تغليق التعليق على سنن أبي داود، نشر مكتبة الرشد – الرياض،ط١،٢٠٠٣،ج١ ص١٦٣-١٦٤

إذن فصلة التعليق بالصحيح الجامع وظِّفت لخدمة هذا الصحيح، ولم تكن مطعناً فيه. وتمثلت هذه الخدمة التي قدمتها المعلقات جزماً، وتمريضاً بما يلي[١] :

ــ الاستدلال لمسائل كتابه:

لأنّ من أغراض تصنيف كتابه هو الفقه فيعلق الحديث مع إنّه أسنده في موضع آخر طلباً للاختصار، وقد يعلقه؛ لأنّه ليس على شرطه والذي سوّغ له التعليق ؛ هو إنّه ساغه في الشواهد،وعادة تكون هذه الشواهد في الترجمة.

مثال ذلك: ما جاء في كتاب الزكاة : (باب لايجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة) ويُذكر عن سالم عن ابن عمر (ﷺ)عن النبي (ﷺ) مثله.

حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ثمامة أنّ أنساً (ﷺ) حدّثه: أنّ أبا بكر (ﷺ) كتب له فريضة الصدقة التي فرض رسول الله (ﷺ): (ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة)[٢].

قوله (مثله) أي مثل لفظ هذه الترجمة، وهو طرف من حديث أخرجه أبو داود، والترمذي[٣]، وأحمد[٤]، والحاكم[٥] من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم به، وقد خالفه يونس بن زيد[٦]؛ وهو أقوى منه في الزهري فرواه عن الزهري الزهري عن سالم عن النبي (ﷺ) مرسلاً، ويونس أقوى في الزهري من سفيان بن حسين؛ ولهذا أورد البخاري الرواية المعلقة بصيغة غير جازمة؛ لكنّها لما كانت شاهدة لحديث الباب الصحيح الموصول استأنس بها البخاري لكونها لها أصل [٧].

ــ التنبيه على اختلاف الرواة :

---

(١) استفدت من الشمالي في كتابه الواضح لتريب هذه النقاط مع الرجوع إلى الأصل.

(٢) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج٢ ص١١٧

(٣) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، حديث ٦٢١ ج٢ ص١١

(٤) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم ٤٦٣٤ ج٨ ص٢٥٦

(٥) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، حديث رقم١٤٤٣ ج١ ص٥٤٩

(٦) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، مصدر سابق، حديث رقم ١٤٤٤ ج١ ص٥٥٠، وانظر وانظر البيهقي، معرفة السنن والأثار، مصدر سابق، حديث رقم ٧٨٧٩ ج٦ ص٢٤

(٧) الشمالي، ياسر، الواضح في مناهج المحدثين، نشر المكتب الإسلامي، دار عمار،عمان،ص ١٢٨

ومثال ذلك : ما أخرجه في كتاب الجنائز باب الدخول على الميت .

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال: أخبرني خارجة بن زيد ابن ثابت أنّ أُمَ العلاء امرأة من الأنصار بايعت النبي (ﷺ) أخبرته: أنّه اقتسم المهاجرون قرعة فطار لنا عثمان بن مظعون فأنزلناه في أبياتنا فوجع وجعه الذي توفي فيه فلما توفي، وغُسِّل،وكُفِّن في أثوابه دخل رسول الله (ﷺ)، فقلت: رحمة الله عليك أبا السائب فشهادتي عليك: لقد أكرمك الله، فقال النبي (ﷺ) : وما يدريكِ أنّ الله قد أكرمه؟ فقلت: بأبي أنت يا رسول الله، فمن يُكرمه الله؟ فقال: أما هو فقد جاءه اليقين، والله إنِّي لأرجو له الخير، والله ما أدري، وأنا رسول الله، ما يفعل بي قالت: فو الله لا أزكي أحداً بعده أبداً حدثنا سعيد بن عفير، حدثنا الليث مثله. وقال نافع بن يزيد، عن عقيل: ما يُفعل به. وتابعه شعيب، وعمرو بن دينار، ومعمر(١).

قال الحافظ ابن حجر: (ما يُفعل بي) في رواية الكُشمِيهنِي به،وهو غلط منه؛ فإنّ المحفوظ في رواية الليث هذا؛ ولذلك عقبّه المصنف برواية نافع بن يزيد عن عقيل التي لفظها (ما يُفعل به)،وعلّق منها هذا القدر فقط ؛ إشارة إلى أنّ باقي الحديث لم يختلف فيه، ورواية نافع المذكورة وصلها الإسماعيلي(٢) .

قال الشمالي شارحاً كلام ابن حجر(٣): ساق البخاري طريق سعيد بن عفير متابعة متابعة لرواية يحيى بن بكير،ولهذا قال (مثله) ثم ساق طريق نافع بن زيد عن عقيل تعليقاً؛ لبيان مخالفته لما هو محفوظ عن عقيل حيث قال (ما يُفعل به)، وإنّ الصواب (ما يُفعل بي) التي قدمها البخاري .

ومن أمثلة الإشارة إلى اختلاف الأسانيد: ما جاء في كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى :﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ﴾ [النساء :١٢٥] حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا عبيد الله، قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة (رضي الله عنه): قيل يا رسول الله: من أكرم الناس؟ قال: أتقاهم فقالوا: ليس

(١) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج٢ ص٧٢

(٢) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج٣ ص٩٠

(٣) الشمالي، الواضح في مناهج المحدثين، مصدر سابق، ص١٢٨

عن هذا نسألك، قال: (فيوسف نبي الله، ابن نبي الله، ابن نبي الله، ابن خليل الله) قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: (فعن معادن العرب تسألون؟ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام، إذا فقهوا) قال: أبو أسامة، ومعتمر، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ)[١].

قال الحافظ ابن حجر : إنّ أبا أسامة، ومعتمر خالفا يحيى القطان في الإسناد فلم يقولا فيه: عن سعيد عن أبيه[٢] .

قال الشمالي: ساق البخاري هذا السند المعلق، ليبين اختلاف الرواة[٣].

ــ تعزيز الرواية المسندة، وتقويتها : مثال ذلك : ما جاء في كتاب المناسك باب التلبية : حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة (رضي الله عنها)، قالت: (إنّي لأعلم كيف كان النبي (ﷺ) يلبي: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إنَّ الحمد والنعمة لك) تابعه أبو معاوية، عن الأعمش، وقال شعبة، أخبرنا سليمان، سمعت خيثمة عن أبي عطية، سمعت عائشة (رضي الله عنها)[٤].

قال الحافظ ابن حجر : قوله: تابعه أبو معاوية،وهو تعليق،ويقصد بذلك أنّ أبا معاوية تابع سفيان،وهو الثوري عن الأعمش،وقد وصله مسدد في مسنده .

وقوله قال شعبة.. الخ، وهو تعليق على وجه المتابعة، وقد وصله أبو داود الطيالسي[٥] في مسنده عن شعبة[٦].

وقال الشمالي: قد أفادت هذه الطرق بيان سماع أبي عطية للحديث من عائشة،وهذه المعلقات التي يسوغها متابعات قد تكون موصلة في موضع آخر من

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح المختصر،حديث رقم ٣٣٥٣ ج٤ ص١٤٠

(٢) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج٦ ص٣٩٠، بتصرف يسير

(٣) الشمالي، الواضح في مناهج المحدثين، مصدر سابق، ص١٢٨

(٤) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ١٥٥٠ ج٢ ص ١٣٨

(٥) الطيالسي، مسند الطيالسي، مصدر سابق، حديث رقم ١٥١٣ ج١ ص٢١١

(٦) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج٣ ص٤١١

الصحيح،ولكنّه علقها؛ اختصاراً،وقد لا تكون موصولة في الصحيح؛ إنّما أتى بها من خارج الصحيح[١].

ــ ذكر فوائد أسانيده مثل تصريح بالسماع، ونحو ذلك:

مثاله: ما أخرجه في الاستئذان باب التسليم،والاستئذان ثلاثاً : حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا يزيد بن خُصَيفَة، عن بُسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنّه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً، فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله (ﷺ) : (إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يُؤذن له فليرجع) فقال: والله لتُقيمَنّ عليه ببينة، أمنكم أحد سمعه من النبي (ﷺ)؟ فقال أُبَيٌّ بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقمت معه، فأخبرت عمر أنّ النبي) ﷺ قال: ذلك،وقال ابن المبارك: أخبرني ابن عيينة، حدثني يزيد بن خُصَيفَة، عن بُسر بن سعيد، سمعت أبا سعيد، بهذا[٢].

قال الحافظ ابن حجر: وأراد بهذا التعليق بيان سماع بُسر له من أبي سعيد وقد وصله أبو نُعيم في المستخرج من طريق الحسن بن سفيان حدثنا حِبان بن موسى حدثنا عبد الله بن المبارك،وكذا وقع التصريح به عند مسلم عن عمرو الناقد[٣].

بعد هذا العرض الموجز تبين لنا ما هي صلة التعليق في الصحيح الجامع،وكيف وظِّفت هذه المعلقات لخدمته.

(١) الشمالي، الواضح في مناهج المحدثين، مصدر سابق، ص١٢٩

(٢) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ٦٢٤٥ ج٨ ص ٥٤

(٣) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج١ ص٢٩

المبحث الثاني
التعليق بصيغة التمريض في صحيح البخاري وقد أسنده من غير وجه لأسباب في المتن
المطلب الأول
الرواية بالمعنى

إنّ الراوي في نقل ما يسمعه من حديث النبوة حالان : أحدهما : أن يرويه بلفظه فقد أدى الأمانة كما سمعها، وثانيهما: أن يرويه بغير لفظه بل بمعناه(١). وكما هو معلوم إنّ الحديث النبوي الشريف قد يكون قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفة خَلقية،أو خُلقية.

يقول الشيخ المعلمي: واعلم أنّ الأحاديث الصحيحة ليست كلها قولية، بل منها ما هو إخبار عن أفعال النبي (ﷺ) وهي كثيرة. ومنها ما أصله قولي، ولكن الصحابي لا يذكر القول بل يقول: أمرنا النبي (ﷺ) بكذا، أو نهانا عن كذا، أو قضى بكذا، أو أذن في كذا.. وأشباه هذا. وهذا كثير أيضاً. وهذان الضربان ليسا محل نزاع، والكلام في ما يقول الصحابي فيه: قال رسول الله كيت،وكيت، أو نحو ذلك. ومن تتبع هذا في الأحاديث التي يرويها صحابيان،أو أكثر،ووقع إختلاف؛ فإنّما هو في بعض الألفاظ، وهذا يبين أنّ الصحابة لم يكونوا إذا حكوا قوله (ﷺ) يهملون ألفاظه البتة، لكن منهم من يحاول أن يؤديها فيقع له تقديم،وتأخير أو إبدال الكلمة بمرادفها ونحو ذلك. ومع هذا فقد عُرف جماعة من الصحابة كانوا يتحرون ضبط الألفاظ(٢).

وقد افترق العلماء في جواز الرواية بالمعنى بين مجوزين ومانعين ولكنّهم في الأصل أتفقوا على منع الرواية بالمعنى أذا أخلت بمراد اللفظ النبوي .

---

(١) الشوكاني، محمد بن علي،إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول،نشر دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٩م، تحقيق احمد عزو عناية، ج١ ص١٥٥

(٢) المعلمي، عبد الرحمن، الأنوار الكاشفة، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت،١٩٩١م، ص٨٤

وهو ما قاله ابن رجب حيث قال : فأمّا من لا يحفظ متون الأحاديث بألفاظها من الفقهاء، فإنّما يروي الحديث بالمعنى، فلا ينبغي الاحتجاج بما يرويه من المتون، إلا بما يوافق الثقات في المتون، أو يحدث به من كتاب موثوق به، والأغلب أنّ الفقيه يروي الحديث بما يفهم من المعنى، وأفهام الناس تختلف، ولهذا ترى كثيراً من الفقهاء يتأولون الأحاديث الصحيحة بتأويلات مستبعدة جداً بحيث يجزم العارف المنصف بأنّ ذلك المعنى الذي تأوله به غير مراد بالكلية، فقد يروي الحديث على هذا المعنى الذي فهمه(١). ومن خلال دراستي في معلقات البخاري بصيغة التمريض رأيته،وقد أورد أمثلة معلقة بهذه الصيغة للتنبيه على أنّ الحديث قد رُوي بالمعنى:

الحديث الأول

ويُذكر عن القاسم،... عن عائشة (رضي الله عنها) أفاضت صفية يوم النحر(٢)

ـ تخريج الحديث: روي الحديث عن (أم المؤمنين عائشة) مرفوعاً من طريق : عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن القاسم عنه.

ـ أخرجه الإمام مالك(٣)، ومن طريقه أخرجه الإمام الشافعي(٤)،والإمام البخاري(٥) والطحاوي(٦)، وابن حبان(٧) .

ـ وأخرجه إبن أبي شيبة(٨)، شيبة(٨)،

(١) ابن رجب، شرح العلل، مصدر سابق، ج٢ ص٨٣٦

(٢) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج٢ ص١٧٥، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج٣ ص١٠١

(٣) مالك، الموطأ، مصدر سابق، حديث رقم ١٥٥٣ ج٣ ص٦٠٤

(٤) الشافعي، مسند الشافعي، مصدر سابق، حديث رقم ٦٢٢ ج١ ص١٣١

(٥) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ١٧٥٧ ج٢ ص١٧٩

(٦) الطحاوي، شرح معاني الآثار، مصدر سابق، حديث رقم ٤٠٦٢ ج٢ ص٢٣٤

(٧) ابن حبان، صحيح ابن حبان، مصدر سابق، حديث رقم ٣٩٠٢ ج٩ ص٢١٢

(٨) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت)، مصدر سابق، حديث رقم ١٣١٧٣ ج٣ ص١٧٣

و الإمام أحمد[١]،والإمام مسلم[٢]، والنسائي[٣]،عن سفيان ابن عيينة.

ـــــ وأخرجه الترمذي[٤]عن الليث.

(مالك، وسفيان بن عيينة، والليث) كلهم عن عبد الرحمن بن القاسم به .

ـ الحكم على الحديث: أخرجه البخاري، ومسلم .

ـ سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض : هو الرواية بالمعنى قاله ابن حجر[٥]، ويدل على هذا أنّ المدقق بين المتن المعلق(ويُذكر عن القاسم عن عائشة (رضي الله عنها) أفاضت صفية يوم النحر)، والمتن الذي أخرجه في صحيحه موصولاً في موضع آخر(أنّ صفية بنت حيي – زوج النبي (ﷺ)– حاضت، فذكرت ذلك لرسول الله (ﷺ)، فقال: أحابستنا هي قالوا: إنّه قد أفاضت قال: فلا إذا) ستجد ذلك بائناً .

الحديث الثاني

ويُذكر عن ...الأسود، عن عائشة (رضي الله عنها) أفاضت صفية يوم النحر[٦]

ـ تخريج الحديث: روي الحديث عن (أم المؤمنين عائشة) مرفوعاً من طريق: إبراهيم عن الأسود عنه

ـ أخرجه إبن أبي شيبة[٧]،ومن طريقه أخرجه ابن ماجة[١]، وأخرجه الإمام أحمد[٢]، والبغوي[٣]عن الأعمش .

---

(١) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم ٢٤١١٣ ج٤٠ ص١٣٩

(٢) مسلم، المسند الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ١٢١١ ج٢ ص٩٦٤

(٣) النسائي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم ٤١٧٩ ج٤ ص٢٢٥

(٤) الترمذي، جامع الترمذي، مصدر سابق، حديث رقم ٩٤٣ ج٢ ص٢٧٢

(٥) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق،ج٣ ص٥٦٨، وانظر : العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق،ج٢ ص١٠١

(٦) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج٢ ص١٧٥، وانظر العسقلاني، تغليق تغليق التعليق، مصدر سابق، ج٣ ص١٠١

(٧) ابن ابي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة(الحوت)، مصدر سابق، حديث رقم ١٣١٧٥ ج٣ ص١٧٣

ــ وأخرجه إسحاق بن راهوية[٤]، والبخاري[٥]، ومسلم[٦]عن منصور.
ــ وأخرجه البيهقي[٧]عن الحكم.
(منصور، والأعمش، والحكم) ثلاثتهم عن إبراهيم به.
ــ الحكم على الحديث : أخرجه البخاري، ومسلم.
ــ سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :
هو الرواية بالمعنى، قاله ابن حجر[٨]: بحيث لو دققت بين المتن المعلق(ويُذكر عن الأسود عن عائشة (رضي الله عنها) أفاضت صفية يوم النحر) ، والمتن الذي أخرجه في صحيحه موصولاً في موضع آخر: (خرجنا مع النبي (ﷺ) ولا نرى إلا أنّه الحج، فلما قدمنا تطوّفنا بالبيت، فأمر النبي (ﷺ) من لم يكن ساق الهدي أن يَحِل، فحلّ من لم يكن ساق الهَدي، ونساؤه لم يَسُقنَ فأحلَلَن، قالت عائشة (رضي الله عنها): فحِضت فلم أطف بالبيت، فلما كانت ليلة الحَصبَة، قالت: يارسول الله، يرجع الناس بعمرة وحجة، وأرجع أنا بحجة، قال: وما طفت ليالي قدمنا مكة؟ قلت: لا، قال: فاذهبي مع أخيك إلى التنعيم، فأهلي بعمرة ثم موعدك كذا، وكذا قالت صفية: ما أراني إلا حابستهم، قال: عَقرَى حَلقَى[٩]، أوما طفت يوم النحر قالت: قلت: بلى،

---

(١) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، مصدر سابق، حديث رقم ٣٠٧٣ ج٢ ص١٠٢١
(٢) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم ٢٥٨٧٥ ج٤٣ ص٥٩
(٣) البغوي، شرح السنة، مصدر سابق، حديث رقم ١٩٧٤ ج٧ ص٢٣٤
(٤) ابن راهوية، مسند إسحاق بن راهوية، مصدر سابق، حديث رقم ١٥٢٥ ج٣ ص٨٦٢
(٥) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ١٥٦١ ج٢ ص١٤١
(٦) مسلم،المسند الصحيح المختصر، حديث رقم ١٢٨ ج٢ ص٨٧٧
(٧) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم ٩٧٥٥ ج٥ ص٢٦٥
(٨) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق،ج٣ ص٥٦٨، وانظر : العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق،ج٢ ص١٠١
(٩) (عقرى حلقى): قال ابن الجوزي: عقرها الله وحلقها أي أصابها وجع في لحقها، وقال أيضاً: ظاهره الدعآء ولا يراد به الدعآء. انظر: ابن الجوزي، غريب الحديث، مصدر سابق، ج٢ ص١١٤

قال: لا بأس انفري قالت عائشة (رضي الله عنها): فلقيني (ﷺ) وهو مُصعِد من مكة، وأنا مُنهبِطة عليها، أو أنا مُصعِدة وهو مُنهبِط منها).[١]

الحديث الثالث

ويُذكر... عن عروة...، عن عائشة (رضي اللّه عنها) أفاضت صفية يوم النحر[٢]

ــ تخريج الحديث: روي الحديث عن (عائشة أم المؤمنين) مرفوعاً من طريق: الزهري عن عروة عنه.

ــ أخرجه ابن أبي شيبة[٣]، ومن طريقه أخرجه ابن ماجة[٤]،وأخرجه الإمام أحمد[٥]، والبخاري[٦]، و النسائي [٧]، وابن خزيمة[٨]، عن سفيان بن عيينة .

ــ وأخرجه مسلم [٩] عن الليث.

ــ وأخرجه الطبراني[١٠]عن إسماعيل بن أمية.

ــ وأخرجه البيهقي[١١]عن شُعيب.(سفيان، والليث،و إسماعيل بن أمية، وشعيب) أربعتهم عن الزهري به.

ــ الحكم على الحديث : أخرجه البخاري، ومسلم .

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ١٥٦١ ج٢ ص١٤١

(٢) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج٢ ص١٧٥، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج٣ ص١٠١

(٣) ابن أبي شيبة، مصنف إبن أبي شيبة(الحوت)، مصدر سابق، حديث رقم ١٣١٧٣ ج٣ ص١٧٣

(٤) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، مصدر سابق، حديث رقم ٣٠٧٢ ج٢ ص١٠٢١

(٥) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم ٢٤١٠١ ج٤٠ ص١٢١

(٦) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ٤٤٠١ ج٥ ص١٧٦

(٧) النسائي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم ٤١٧٢ ج٤ ص٢٢٣

(٨) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، مصدر سابق، حديث رقم ٣٠٠٢ ج٤ ص٣٢٨

(٩) مسلم، المسند الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ٣٨٢ ج٢ ص٩٦٤

(١٠) الطبراني، المعجم الأوسط، مصدر سابق، حديث رقم ٥٤٨١ ج٥ ص٣٣٧

(١١) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم ٩٧٥١ ج٥ ص٢٦٤

ــ سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض: الرواية بالمعنى قاله ابنحجر[١]:بحيث لو دققت بين المتن المعلق (ويُذكر عن الأسود عن عائشة (رضي الله عنها) أفاضت صفية يوم النحر)، والمتن الذي أخرجه في صحيحه موصولاً في موضع آخر(إنّ عائشة زوج النبي (ﷺ)، أخبرتهما: أنّ صفية بنت حُيي زوج النبي (ﷺ)، حاضت في حجة الوداع، فقال النبي (ﷺ): أحابستنا هي فقلت: إنّها قد أفاضت يا رسول الله،وطافت بالبيت، فقال النبي (ﷺ): فلتنفر)[٢].

الحديث الرابع

باب الرُّقى بفاتحة الكتاب،ويُذكر عن ابن عباس، عن النبي (ﷺ)[٣].

ــ تخريج الحديث: روي الحديث عن (ابن عباس) مرفوعاً من طريق: عُبيد الله بن الأخنس عن أبي مُليكة عنه .

ــ أخرجه البخاري[٤]،ومن طريقه أخرجه البغوي[٥]،وأخرجه ابن حبان[٦]، والبيهقي[٧]عن أبي معشر.

ــ وأخرجه الدار قطني[٨]عن هارون بن مسلم.

كلاهما(أبو معشر، وهارون بن مسلم)عن عبيد الله بن الأخنس عنه.

ــ الحكم على الحديث : أخرجه البخاري.

---

(١) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق،ج٣ ص٥٦٨، وانظر: العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق،ج٢ ص١٠١

(٢) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ٤٤٠١ ج٥ ص١٧٦

(٣) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج٧ ص١٣١، انظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج٥ ص٤٦

(٤) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ٥٧٣٧ ج٧ ص١٣١

(٥) البغوي، شرح السنة، حديث رقم ٨٧٢١ ج٨ ص٢٦٧

(٦) ابن حبان، صحيح ابن حبان، مصدر سابق، حديث رقم ٥١٤٦ ج١١ ص٥٤٦

(٧) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم ٢٠١٩ج١ ص٦٣١

(٨) الدارقطني، سنن الدارقطني، مصدر سابق، حديث رقم ٣٠٣٨ ج٤ ص٢٠٧

ــ سبب تعليق البخاري الحديث بصيغة التمريض: قال ابن حجر: إنّما علّقه بصيغة التمريض لروايته بالمعنى[١]. ويدل على ذلك المقارنة بين المتن الذي علقه،والمتن الذي أخرجه البخاري نفسه فأما المتن المعلق جاء بلفظ: (باب الرقى بفاتحة الكتاب :ويُذكر عن ابن عباس، عن النبي (ﷺ) [٢]). وأما المتن المخرّج عند البخاري في صحيحه (إنّ نفراً من أصحاب النبي (ﷺ) مروا بماء، فيهم لديغ أو سليم، فعرض لهم رجل من أهل الماء، فقال: هل فيكم من راق، إنّ في الماء رجلاً لديغاً أو سليماً، فانطلق رجل منهم، فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء، فبرأ، فجاء بالشاء إلى أصحابه، فكرهوا ذلك، وقالوا: أخذت على كتاب الله أجراً، حتى قدموا المدينة، فقالوا: يا رسول الله، أخذ على كتاب الله أجراً، فقال رسول الله (ﷺ): إنّ أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله)[٣] فالرواية بالمعنى واضحة .

الحديث الخامس

باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، ويذكر ذلك عن أنس[٤].

ــ تخريج الحديث: روي الحديث عن (أنس بن مالك) مرفوعاً من طريق:

شعبة عن أنس بن سيرين عنه.

ــ أخرجه علي بن الجعد[٥] والبخاري[٦]، وابن حبان[٧].

ــ وأخرجه الإمام أحمد[١]من طريق محمد بن جعفر.

---

(١) العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج٥ ص٤٦

(٢) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج٧ ص١٣١، انظر العسقلاني، تغليق تغليق التعليق، مصدر سابق، ج٥ ص٤٦

(٣) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ٥٧٣٧ ج٧ ص١٣١

(٤) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج٢ ص٥٧، أنظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج٢ ص٤٣٥

(٥) ابن الجعد، مسند علي بن الجعد، مصدر سابق، حديث رقم ١١٤٨ ج١ ص١٧٨

(٦) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ٦٧٠ ج٢ ص٥٨

(٧) ابن حبان، صحيح ابن حبان، مصدر سابق، حديث رقم٢٠٧٠ ج٥ ص٤٢٦

ـ وأخرجه أبو داود[٢]من طريق معاذ.

ـ وأخرجه ابن المنذر[٣] من طريق أبي عامر.

ـ وأخرجه البيهقي[٤]من طريق آدم.(علي بن الجعد، ومحمد بن جعفر، ومعاذ، وأبو عامر، وآدم) خمستهم عن شعبة به.

ـ الحكم على الحديث: أخرجه البخاري.

ـ أسباب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض: الرواية بالمعنى: وهذا يتضح عندما نقارن بين المتن المعلق،والذي جاء لفظه (باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى،ويذكر ذلك عن أنس[٥]) والمتن الذي أخرجه البخاري جاء بلفظ : (قال رجل من الأنصار: إنِّي لا أستطيع الصلاة معك، وكان رجلا ضخماً، فصنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً، فدعاه إلى منزله، فبسط له حصيراً، ونضح طرف الحصير فصلى عليه ركعتين)، فقال رجل من آل الجارود لأنس بن مالك: أكان النبي (ﷺ) يصلي الضحى؟ قال: ما رأيته صلاها إلا يومئذ)[٦]. فالناظر يجد الرواية بالمعنى واضحة.

---

(١) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم ١٢٣٢٩ ج١٩ ص٣٧٧

(٢) أبي داود،سنن أبي داود، مصدر سابق، حديث رقم ٦٥٧ ج١ ص١٧٦

(٣) ابن المنذر، الأوسط، مصدر سابق، حديث رقم ٢٤٨٣ ج٥ ص١١٣

(٤) البيهقي،السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم ٣٦٨١ ج٢ ص٤٣٧

(٥) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج٢ ص٥٧، أنظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج٢ ص٤٣٥

(٦) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم ٦٧٠ ج٢ ص٥٨

الخاتمة

ـ إنّ المعلقات عموماً،والمعلقات بصيغة التمريض خصوصاً وظِّفت لخدمة الجامع الصحيح .

ـ لا مطعن على البخاري من إيراده للمعلقات بنوعيها في جامعه ؛ لأنّ ماعلقه بصيغة الجزم يقتضي الصحة، وما علقه بصيغة التمريض لايقتضي صحة، ولاضعفاً، ولكن إيراده في الصحيح مُشعر بصحته، وما كان ضعيفاً لاجابر له بيّنه بقوله لايصح أو في إسناده نظر أو اختلفوا في صحته .

ـ من أسباب التعليق عند البخاري بصيغة التمريض وهي مسندة من وجه آخر في صحيحه: الرواية بالمعنى .

المصادر والمراجع

- ابو يعلى، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى، نشردار المأمون للتراث – دمشق، ط١، ١٩٨٤، تحقيق حسين سليم أسد
- الطبراني، المعجم الكبير، سليمان بن أحمد، نشر دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٨٣م،تحقيق حمدي بن عبد المجيد،
- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، نشر الدار الإسلامية – لبنان، ١٩٩٠م، تحقيق عبد السلام هارون
- البخاري، الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، نشر دار طوق النجاة،ط١، ١٤٢٢هـ،تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر
- الجوهري، اسماعيل بن حماد، الصحاح، نشر دار الملايين للعلم – بيروت، ط٤،١٩٨٧م، تحقيق احمدعبد الغفور عطار
- ابن الصلاح،عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث،نشر دار الكتب العلمية ،بيروت --- لبنان،١٩٨٦م، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل
- العسقلاني، احمد بن علي بن حجر، تغليق التعليق على صحيح البخاري، نشر المكتب الإسلامي – بيروت،١٩٨٥م، تحقيق سعيد بن عبد الرحمن القزقي
- مسلم، بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، نشر دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، نشر دار صادر – بيروت، ط٢، ١٩٩٠م
- العراقي،أبو الفضل زين الدين، شرح التبصرة والتذكرة الفية العراقي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١،٢٠٠٢م، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل

- الدارقطني، علي بن عمر، الإلزامات والتتبع، نشر دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ١٩٨٥م، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي
- الحميدي، محمد بن عبد الحق،الجمع بين الصحيحين، نشر دار المحقق – السعودية، ط١،١٩٩٩م، اعتنى به حمد بن محمد الغماس
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، نشر دار الغرب الإسلامي – بيروت،ط٢، ١٤٠٨هـ، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر
- سلامة، محمد خلف، لسان المحدثين، الموصل،٢٠٠٧
- العسقلاني، احمد بن علي بن حجر، هدي الساري، نشردار المعرفة – بيروت،١٣٧٩هـ، تحقيق فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب
- السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، نشر مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف
- الخطابي، حمد بن محمد، غريب الحديث، نشر جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ، تحقيق عبدالكريم إبراهيم العزباوي، ج٢ ص٢٣٢
- العسقلاني، احمد بن علي بن حجر، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، نشر دار المعرفة – بيروت،
- ابن حنبل،أحمد، المسند، نشر مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط،وآخرون.
- الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، نشر دار الغرب الإسلامي_ بيروت ،١٩٩٨م، ت : بشار عواد معروف .
- أبوداود، سليمان بن الأشعث،سنن أبي داود، نشر المكتبة العصرية –صيدا – بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد
- العسقلاني، احمد بن علي بن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، نشر دار الراية – الرياض، ط٤، تحقيق ربيع بن هادي عمير،

- علي عجين، علي بن إبراهيم بن سعود عجين، تغليق التعليق على سنن أبي داود، نشر مكتبة الرشد – الرياض،ط١،٢٠٠٣،
- الحاكم، محمد بن عبد الله،المستدرك على الصحيحين، نشر دار الكتب العلمية – بيروت،١٩٩٣م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا
- البيهقي، أحمد بن الحسين،معرفة السنن والأثار، نشر جامعة الدراسات الإسلامية،كراتشي – باكستان،ودار قتيبة دمشق – بيروت، ودار الوعي، حلب – دمشق، ودار الوفاء، مصر – المنصورة، القاهرة،ط١،١٩٩١م، تحقيق: عبد المعطي امين قلعجي.
- الطيالسي، سليمان بن داود، مسند أبي داود الطيالسي، نشر دار هجر – مصر، ط١، ١٩٩٩م، تحقيق: د.محمد بن عبد المحسن التركي.
- الشوكاني، محمد بن علي،إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول،نشر دار الكتاب العربي،ط١، ١٩٩٩م، تحقيق احمد عزو عناية،
- المعلمي، عبد الرحمن، الأنوار الكاشفة، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت،١٩٩١م
- ابن رجب،زين الدين، شرح العلل، تحقيق نور الدين عتر .
- مالك، بن انس، الموطأ، نشر مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان،للأعمال الخيرية،والإنسانية، أبو ظبي – الإمارات، ط١، ٢٠٠٤م، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.
- الشافعي، محمد بن إدريس، مسند الشافعي، نشردار الكتب العلمية – بيروت
- شرح معاني الأثار، نشرعالم الكتب،١٩٩٤م، تحقيق: محمد زهري النجار،ومحمد سيد جاد الحق.
- الطحاوي، أحمد بن محمد،شرح معاني الأثار، نشرعالم الكتب،١٩٩٤م، تحقيق: محمد زهري النجار،ومحمد سيد جاد الحق.
- أبوحاتم، محمد بن حبان،صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٩٩٣م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

- أبو بكر بن أبي شيبة،عبد الله بن محمد، مصنف ابن أبي شيبة، نشر مكتبة الرشد – الرياض، ط١،١٤٠٩هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت.
- النسائي،أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، نشر مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١،٢٠٠١م، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي.
- ابن ماجة، محمد بن يزيد،سنن إبن ماجة، نشر دار الفكر— بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، شرح السنة، نشر المكتب الإسلامي، دمشق – بيروت، ط٢،١٩٨٣م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط،ومحمد زهير الشاويش.
- ابن راهوية، إسحاق، مسند اسحاق بن راهوية،نشر مكتبة الإيمان – المدينة المنورة، ط١،١٩٩١م، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن غريب الحديث، نشر دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٩٨٥م، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، نشر المكتب الإسلامي – بيروت،١٩٧٠م، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، نشردار الحرمين – القاهرة،١٤١٥هـ، تحقيق: طارق عوض الله.
- الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٤م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- ابن الجعد، علي، مسند علي بن الجعد، نشرمؤسسة نادر – بيروت، ط١، ١٩٩٠م، تحقيق: عامر أحمد حيدر.